



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي



نظرة عامة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون
الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا

4 سبتمبر 2014

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

نظرة عامة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا 4 سبتمبر 2014

1. مقدمة:

يلقي هذا التقرير الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الضوء على المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان نتيجة للعنف الدائر بين الجماعات المسلحة في ليبيا منذ منتصف مايو 2014 حتى نهاية أغسطس. وقد وقعت المدينتان الرئيسيتان طرابلس وبنغازي بشكل خاص في شرك الصراعات الداخلية المسلحة وكان لذلك آثار بالغة على المدنيين والبنية التحتية للبلاد.

فقد شهدت طرابلس 6 أسابيع متتالية من العنف منذ 13 يوليو عندما أطلق تحالف من الجماعات المسلحة من مدينة مصراته بصفة أساسية وكذلك من مدن أخرى منها الزاوية وغيريان والجماعات المسلحة في طرابلس، "عملية الفجر" ضد كتائب القمع والصواعق التابعتين بشكل أساسي للزنتان والمتحالفين مع مقاتلين من منطقة ورشفاة غرب طرابلس. واشتد القتال بصفة خاصة حول مطار طرابلس الدولي ولكنه أثر على مساحات كبيرة أخرى من طرابلس. وفي 24 أغسطس، استولى مقاتلو عملية الفجر على المطار ومناطق أخرى من طرابلس من الجماعات المسلحة التابعة للزنتان التي انسحبت من المدينة. ولا يزال القتال مستمراً في منطقة ورشفاة.

وفي بنغازي في منتصف شهر مايو أعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر حملة مسلحة، "عملية الكرامة"، ضد مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو تحالف يضم جماعة أنصار الشريعة و وحدات درع ليبيا وغيرها من الجماعات المسلحة. ومنذ منتصف يوليو يبدو أن بنغازي تحت سيطرة مجلس شورى ثوار بنغازي، بالرغم من أن القتال لا زال مستمراً بما في ذلك بالقرب من مطار بنينا.

وقد أدت المصادمات في المدينتين إلى تدهور الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي طرابلس كان هناك انقطاع للكهرباء لما يقارب 18 ساعة في كل مرة إضافة إلى النقص في المياه والديزل وغاز الطهي وغيرها من الضروريات مثل الحليب. كما أثرت صعوبة توزيع الوقود بدرجة كبيرة على توفير العديد من الخدمات. ولا تزال الخدمات المصرفية محدودة وارتفعت معدلات الجرائم التقليدية. وتم تشكيل لجنة أزمة تابعة لمكتب رئيس الوزراء لمعالجة الوضع الإنساني، ولكن نتيجة للشقاق السياسي تم تشكيل كيانات موازية في مناطق أخرى تابعة للمجالس المحلية أو بمبادرة من المجتمع المدني.

2. ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتحديات المراقبة

أسس مجلس الأمن¹ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سبتمبر 2011 وتم تجديده ولايتها مؤخراً بقرار 2144 في 13 مارس 2014. "وفقاً لمبادئ السيطرة الوطنية على مقاليد الأمور" فقد عهد مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتقديم المساعدة في عدد من المجالات منها دعم الجهود الليبية في "تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً للالتزامات القانونية الدولية المنوطة بليبيا"². وتنفيذاً للولاية المتعلقة بحقوق الإنسان فإن قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يمثل أيضاً المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ونتيجة للقتال في طرابلس، فقد أجلت لبعثة موظفيها الدوليين يومي 13 و14 يوليو. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت البعثة في المراقبة الفعالة للوضع في ليبيا. وقد حصلت البعثة على معلومات من المدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان والإعلاميين وعدد من القضاة وأعضاء الشرطة القضائية والصحفيين وعائلات الضحايا وغيرهم بغرض إعداد هذا التقرير. وقد تم تحليل كافة المصادر والمعلومات التي قدمتها للتحقق من مصداقيتها. إلا أن الكثير منهم قد غادروا ليبيا أو يصعب الوصول إليهم أو يشعرون بالخوف من الإفصاح عما يعرفونه. وقد أوجد الاستقطاب السياسي المتزايد مناخاً من الخوف يتردد فيه الأشخاص في التحدث عن بعض الانتهاكات والإساءات التي تحدث، خاصة الاحتجاز والاختطاف

¹قرار مجلس الأمن 2009 (2011)

²قرار مجلس الأمن 2144 (2014)

والتعذيب خوفاً من انتقام العديد من الجماعات المسلحة. ولذلك فقد قررت البعثة عدم إدراج كافة الادعاءات الموثوقة التي تم تلقيها في التقرير من أجل حماية المصدر أو الضحايا وعائلاتهم.

ولا تزال البعثة تتلقى معلومات حول الأحداث الأخيرة في طرابلس وبنغازي. وهذا التقرير ليس شاملاً ولكنه يسعى لإلقاء الضوء على بعض الانتهاكات والإساءات الرئيسية التي علمت البعثة بحدوثها خلال القتال الأخير من منتصف مايو حتى نهاية أغسطس 2014، وتقديم أمثلة توضيحية مستمدة من مصادر عامة أو سرية. وفي أغلب الحالات تم حذف أسماء الضحايا وغيرها من التفاصيل التي قد تحدد هويتهم. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق وضع حقوق الإنسان والابلاغ عنها.

النتائج الرئيسية

أ. القصف العشوائي والهجمات على الأهداف المدنية

لجأت كافة الأطراف في كل من طرابلس وبنغازي إلى استخدام أسلحة متعددة في المناطق المأهولة بالسكان منها الأسلحة الصغيرة وصواريخ غراد ومدافع الهاون والأسلحة المضادة للطائرات والدبابات والغارات الجوية (راجع ملحق 1 للحصول على توصيف للأسلحة المستخدمة). وتكررت الهجمات الجوية التي قامت بها "عملية الكرامة" على المناطق المأهولة بالسكان في بنغازي منذ شهر مايو 2014، بينما كانت هناك طلعتان جويتان في طرابلس ضد الجماعات المسلحة التابعة لعملية الفجر.

إن القتال بين الجماعات المسلحة يجري على مدى قريب ومتوسط وغالباً عن بعد. والعديد من الأسلحة المستخدمة لا يمكن الاعتماد عليها لأنها قديمة وقليلة الصيانة ولديها أنظمة تصويب معيبة أو غير دقيقة وذخيرة غير صالحة. ومقارنة بالقوات المسلحة العادية، فإن الجماعات المسلحة في ليبيا قد تلقت تدريباً قليلاً ولا تعمل بأنظمة الانضباط والقيادة والسيطرة المناسبة. وغالباً ما يتجاهل المقاتلون التأثير الواقع على المدنيين وعلى أنفسهم أحياناً نتيجة لأعمالهم. إضافة إلى ذلك وفي وجود الاستثناءات، لم يتم منح المدنيين الفرصة للإجلاء قبل بدء القتال وقد وقع قتال عنيف في منازلهم وملاجئهم وحولها. ونتيجة لهذه العوامل فهناك احتمال بأن معظم الهجمات التي تمت على طرابلس وبنغازي عشوائية.

وفي طرابلس كان القتال في البداية أكثر شدة حول المطار، ولكنه سرعان ما اجتاحت أجزاء أخرى من المدينة منها مناطق مكتظة بالسكان مثل جنزور وحي الأندلس والسراج والسواني وقرقارش وغطو الشعال. وفي 17 يوليو، نظمت الأسر التي تقطن في منطقة قصر بن غشير القريبة من المطار والتي تأثرت بشكل كبير بالقصف، مظاهرة للاعتراض على القتال. وقد فرّ العديد لاحقاً إلى أجزاء أخرى من طرابلس وإلى أماكن أخرى.

وقد تسبب القتال من أجل السيطرة على المطار في أضرار جسيمة في أهداف مدنية أخرى منها المستشفيات والمباني السكنية والمنازل والمحال. كما أدى إلى تخريب أو تدمير العديد من الطائرات المدنية واشتعال منشآت كبيرة لتخزين الوقود في طريق المطار واستمر هذا الحريق لأيام. كما تضررت البنية التحتية مثل جسر 27 الرئيسي.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تلقت البعثة تقارير بوقوع إصابات بين المدنيين في طرابلس بما في ذلك النساء والأطفال والمواطنين الأجانب. وفي منطقة غوط الشعال في منتصف أغسطس وردت تقارير عن مقتل سيدة في منتصف العمر وشاب عمره 25 عاماً عندما ضربت قذيفة منزلها. وفي ذات الفترة، تم إدخال العديد من المدنيين إلى مستشفى شارع الزاوية في طرابلس بما في ذلك سيدة وطفلين. كما قتلت طفلة عمرها 9 أعوام عندما ضرب صاروخ غراد منزلها في حي السواني. وقد وردت تقارير من مستشفى الزاوية الأكاديمي بمقتل 34 رجلاً وسيدة واحدة وإصابة 250 منهم طفلان نتيجة للعنف الدائر في الفترة ما بين 8 إلى 21 أغسطس. وبحلول 24 أغسطس تلقى مركز طرابلس الطبي حوالي 100 جثة منها حوالي 40 سيدة و9 أطفال على الأقل. ومن المواطنين الأجانب وردت تقارير عن مقتل عدد من السودانيين في حوادث منفصلة منهم 8 أشخاص في 28 يوليو في حي الكريمة. وتشكل الألغام الأرضية المستخدمة في منطقة المطار والذخائر غير المنفجرة خطراً كبيراً على المدنيين خاصة الأطفال.

وفي بنغازي تعرضت عدة مناطق سكنية للقصف المنتظم أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. كما تعرضت بعض مناطق المدينة إلى هجمات جوية. وقد تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير بمقتل 37 مدنياً على الأقل نتيجة للقصف أو تبادل إطلاق النار من منتصف مايو إلى منتصف أغسطس منهم 5 نساء و6 أطفال. وقد تأثرت أحياء البوعطني وسيدي فرج والقوارشة وبنينة بشكل خاص من القتال الأخير. وقد لجأ سكان هذه المناطق إلى وسط بنغازي حيث استضافتهم عائلات أخرى أو تركوا المدينة. وقد لجأت عدة عائلات إلى المدارس.

وبعد أن أعلنت عملية الفجر انتصارها في طرابلس في 24 أغسطس وردت تقارير عن ارتكاب هجمات انتقامية تتضمن تدمير ونهب عدد كبير من الممتلكات السكنية لأشخاص مرتبطين بالزنتان أو بالحكومة وشمل ذلك منزل رئيس الوزراء عبد الله الثني.

ب. أعداد الضحايا

أعلنت وزارة الصحة الأعداد الرسمية للضحايا في طرابلس يوم 30 يوليو مشيرة إلى مقتل 214 شخصاً في المدينة وإصابة 981 آخرين نتيجة للقتال الأخير. ولم يتم تصنيف الإحصاءات حسب النوع أو العمر ولم تتضمن تفاصيل حول سبب الوفاة أو الإصابة. ولم يتم نشر أي أعداد إضافية منذ ذلك الوقت في طرابلس ولذلك لا تتوفر أعداد رسمية لتغطية فترة القتال العنيف الأخير في شهر أغسطس. كما تلقت البعثة أيضاً تقارير بأن المقاتلين قد ضغطوا على مسؤولي الوزارة لإيقاف الإفصاح عن المعلومات. ولا تعلم البعثة أن أية منظمة ليبية أخرى لديها عدد إجمالي بالضحايا. وفي 28 أغسطس أفادت تقارير وزارة الصحة بمقتل 70 شخص في بنغازي في القتال الأخير.

وتعتقد البعثة أن أعداد الضحايا هي أكثر بكثير من الأرقام المعلنة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي ملاحظة أن مسؤولي وزارة الصحة الليبيين لا يفرقون بين المقاتلين والمدنيين عند إصدار أعداد الضحايا، مما يصعب تتبع أعداد المدنيين الذين قتلوا في الصراع. وقد تفاقم التحدي لأن أفراد الجماعات المسلحة لا يرتدون عادة زيّاً مميزاً ولا يحملون شعارات مميزة.

ج. الحصول على الرعاية الصحية

يمنع القانون الإنساني الدولي الهجوم على المنشآت الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والجرحى والمرضى. إلا أنه تم قصف المستشفيات في طرابلس وبنغازي. وقد اضطر مستشفى العافية القريب من مطار طرابلس للإغلاق في 17 يوليو بعد تعرضه لعدة قذائف. كما أصيب مركز طرابلس الطبي بقذائف في 13 أغسطس. واضطرت المستشفيات في منطقة الهواري بطرابلس بما في ذلك مستشفى الأمراض النفسية إلى تعليق عملياتها لفترة من الوقت نتيجة للقصف المستمر للمنطقة. وفي بنغازي قامت جماعة أنصار الشريعة باحتلال مستشفى الجلاء لعدة أسابيع.

إن قدرة المستشفيات التي لا تزال تعمل في طرابلس وبنغازي في معالجة ضحايا القصف والقتال يفوق طاقتها بكثير. ولم يتمكن العديد من الموظفين الطبيين المحليين من الذهاب إلى أعمالهم نتيجة لانعدام الأمن. إضافة إلى ذلك، فإن رحيل أعداد كبيرة من الموظفين الطبيين الدوليين من ليبيا، وهم يشكلون وفقاً لوزارة الصحة 80% من إجمالي الموظفين الطبيين، قد أعاق أعمال المستشفيات بصورة أكبر.

أبلغ العاملون في المستشفيات في طرابلس والزواوية عن نقص في الإمدادات الطبية والتي لا يمكن الحصول عليها من منشآت التخزين الواقع بعضها بالقرب من طريق المطار ولم يعد بالإمكان الوصول إليها أو تم تدميرها. وفي 16 أغسطس أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من خلال شركائها، الهيئة الطبية الدولية ومنظمة طاهر الزاوي، شاحنتين محملتين بالإمدادات إلى الزاوية.

د. الاعتقال والاختطاف والتعذيب

تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير بأن الجماعات المسلحة المتورطة في القتال قد احتجزت مقاتلين أو اختطف مدنيين. ومن الجدير بالذكر أن البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد نشرا في أكتوبر

2013 تقريراً مشتركاً³ يبين التعذيب واسع الانتشار وغيره من صور إساءة المعاملة ووفيات المحتجزين من قبل الجماعات المسلحة في ليبيا. وتبدي البعثة قلقها حيال تضاعف هذه الانتهاكات في السياق الحالي.

وإضافة إلى احتجاز المقاتلين أو من يشتبه في أنهم مقاتلون فقد تلقت البعثة تقارير أولية باختطاف عشرات المدنيين في طرابلس وبنغازي خلال الفترة التي يغطيها التقرير فقط بسبب هويتهم القبلية أو الدينية أو العائلية، الحقيقية أو المزومة، ولا يزالون مفقودين منذ وقت اختطافهم. وقد تصل حالات الاختطاف هذه إلى مستوى الاختفاء القسري إذا لم تعترف أطراف النزاع بأماكن وجودهم.

وأثناء أسابيع القتال الستة في طرابلس، وردت تقارير بقيام الطرفين بعمليات اعتقال واختطاف أحياناً على أساس معلومات عثر عليها على الهواتف النقالة للضحايا أو بسبب أسماء عائلاتهم. وقد استمر مقاتلو عملية الفجر في تفتيش واختطاف الأشخاص بعد استيلائهم على طرابلس. وتتلقى البعثة تفاصيل عن عدد وهوية والأماكن التي يحتمل أن يتواجد فيها المحتجزون. وستقوم البعثة بإثارة هذه القضايا مع المجموعات المسلحة ذات الصلة، كما ترحب البعثة أيضاً بمزيد من المعلومات من الجهات المهتمة.

ومن الضحايا الذين تم إبلاغ البعثة بهم مدون وناشط سياسي عارض تواجد الجماعات المسلحة في طرابلس تم اختطافه بعد خروجه من المسجد في 19 يوليو. وفي 6 أغسطس تم اختطاف إمام صوفي معروف بانتقاده لإحدى التحالفات المسلحة وفي 8 أغسطس تم اختطاف عضو في لجنة الأزمة. كما تم اختطاف 30 شخص من نازحي التاورغاء في حوادث منفصلة معظمها في طرابلس أثناء القتال الأخير – وقد وردت تقارير عن الإفراج عن 8 أشخاص منهم. وهناك مزاعم بتعرض بعض الضحايا للتعذيب كما حدث مع 4 أشقاء تم اختطافهم من نقطة تفتيش في منطقة أبو صورة وضربهم باستخدام خرطوم المياه والعصي الخشبية والقضبان المعدنية قبل الإفراج عنهم.

وفي شرق ليبيا تلقت البعثة معلومات تفيد بأنه بعد منتصف مايو احتجزت عملية الكرامة عشرات الرجال في المناطق التي تسيطر عليها على أساس انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو جنسياتهم إضافة إلى مقاتلين من مجلس شورى ثوار بنغازي. وهناك ادعاءات بتعرض بعض المحتجزين للضرب بالعصي والخرطوم وأغصاب البنادق في عدة مراكز احتجاز منها المرج والبيار والرجمة والتكرة. وقد وردت تقارير للبعثة بأن أحد المحتجزين عمره 17 عاماً قد توفي في الحجز بعد تعذيبه في مركز احتجاز في بنغازي. وقد تم احتجازه مع 3 شباب آخرين في نهاية مايو. وقد احتجزت عملية الكرامة العديدين في سجن قرناة شرق بنغازي والذي وردت تقارير بأنه يحتوي حالياً على 80 سجين من القتال الأخير.

هـ. القتل غير المشروع

تم الإبلاغ بصورة مستمرة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير عن اغتيالات وعمليات قتل غير مشروع في بنغازي وطرابلس. ففي 25 يونيو قتلت الناشطة البارزة في مجال حقوق الإنسان سلوى بوقعيقص في منزلها ببنغازي. ومنذ مقتلها فرت عدة ناشطات خارج البلاد. وفي 17 يوليو تمت مهاجمة العضوة السابقة في المؤتمر الوطني العام عن درنة فريحة البركاوي وقتلها في مدينتها من قبل مجهولين. وفي 21 يوليو، ووفقاً لوزارة الخارجية الفلبينية، قامت جماعة مسلحة في بنغازي بقطع رأس عامل بناء فلبيني لأنه غير مسلم. وفي 13 أغسطس تم إطلاق الرصاص على رئيس شرطة طرابلس العقيد محمد السويسي وقتله في طرابلس من قبل مجهولين.

وقد وردت تقارير عن حالات إعدام علنية تصل إلى حد الإعدام بإجراءات موجزة في درنة من قبل جماعة مجلس شورى شباب الإسلام. وشمل ذلك إعدام رجلين في 24 يوليو ومواطن مصري في 19 أغسطس تقريباً. وقد ورد أنه اعترف بالقتل والسرقعة أثناء استجواب "اللجنة الشرعية لتسوية المنازعات" والتي تتبع مجلس شورى شباب الإسلام له حيث تم قتله عن طريق إطلاق النار عليه في ملعب كرة القدم.

³متوفر على www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/TortureDeathsDetentionLibya.pdf

و. وضع النازحين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

بحسب تقديرات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فإن 100,000 لبيبي على الأقل أصبحوا نازحين بسبب القتال الأخير بينما غادر البلد نحو 150,000 آخرين، بمن في ذلك العديد من العمال المهاجرين. وأفادت التقارير بأن الناورغاء النازحين تركوا المخيمات في الفلاح وبالقرب من طريق المطار عند بدء القتال في طرابلس بسبب القصف والخوف من الاختطاف. وعقب الانتصار الذي حققته عملية الفجر، تمت الإغارة على مخيم الفلاح في المنطقة الواقعة تحت سيطرة عملية الفجر يوم 30 أغسطس. وقد وردت تقارير عن مقتل شخص واحد وإصابة 3 آخرين منهم طفل عمره 15 عاماً. كما تم اختطاف 5 رجال لعدة ساعات وضربهم قبل الإفراج عنهم. كما ترك الناورغاء المخيم في الأكاديمية البحرية بجنزور خوفاً من المزيد من عمليات الاختطاف، وانتقلوا إلى عدد من المواقع بما في ذلك بني وليد وترهونة إلى الشرق من طرابلس، والزاوية وصرمان والعجيلات إلى الغرب.

ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فقد أبلغ مجلس بنغازي المحلي بأن هناك 4,800 نازح (800 أسرة) في بنغازي، بما في ذلك الرعايا الأجانب. ووجد الكثير من النازحين المأوى في المدارس.

ومنذ بدء أعمال العنف الأخيرة، تدفق الليبيون والمهاجرون بصورة مطردة لعبور الحدود بين ليبيا وتونس من خلال نقطتي العبور البريتين الرئيسيتين في رأس اجدير ودهيبة. ومنذ عيد الفطر (28 يوليو) زاد عدد المهاجرين من 4000 شخص إلى حوالي 16,000 في اليوم الواحد على مدى عدة أيام.

وقد أعربت المفوضية عن قلقها إزاء وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الموجودين في طرابلس وليست لديهم الوسائل اللازمة لمغادرة المناطق المتأثرة بالقتال. ولطالما كان المهاجرون ضعفاء في ليبيا، ولكن ازدادوا ضعفاً لا سيما في السياق الحالي. كما فرضت بعض الدول المجاورة بشكل متقطع قيوداً على المهاجرين الذين يسعون إلى عبور الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير - حيث طلبت منهم على سبيل المثال حجوزات على شركات الطيران لرحلات لمواصلة سفرهم. وفي زيارة إلى زوارة في منتصف أغسطس، قابل موظفو البعثة أكثر من 400 من المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي الذين كانوا ينتظرون لعبور الحدود إلى تونس منذ 17 يوماً. وقد أجرت بعثة الأمم المتحدة مقابلات مع عدد من المهاجرين الذين ذكروا أنهم سعوا للهرب من القصف في حي الكريمة. وأفادوا بأنهم كانوا يعيشون بدون مأوى ملائم، ومرافق صحية مناسبة، وغذاء كافي أو أمن، كما أفادوا بوجود تهديدات من حرس الحدود الليبية.

ويعتقد أن المهاجرين في مناطق أخرى من البلاد يواجهون صعوبات مماثلة، لا سيما المحتجزين. ويعد احتجاز اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا، بدلاً من أن يكون الاستثناء، كما هو مطلوب بموجب القانون الدولي، واسع النطاق ويستمر لفترات طويلة. كما أن ظروف احتجاز المهاجرين في ليبيا كانت بائسة قبل القتال الدائر حالياً، وقد تفاقت نتيجة للقتال، وما يتعلق بذلك من ندرة في الغذاء والدواء والمواد الأساسية الأخرى.

بينما أطلقت بعض مراكز الاحتجاز المهاجرين، بسبب نقص السلع الأساسية كما أفادوا، نقل آخرون المهاجرين إلى مناطق مختلفة. وفي خضم العنف والقتال الحالي، أصبح المهاجرون أكثر عرضه للاستغلال. وتضاف هذه العوامل إلى محاولات عبور البحر من ليبيا نحو إيطاليا والمخاطر المرتبطة بذلك. ووفقاً للمفوضية، فهناك تقارير تفيد بأن سوريين وفلسطينيين حاولوا العبور من بنغازي أيضاً، وهي رحلة أكثر طولاً وخطورة.

وأفادت المفوضية أن نحو 2000 شخص لقوا حتفهم وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط بنهاية أغسطس على الرغم من الجهود التي تبذلها القوات البحرية الإيطالية، وخفر السواحل الليبية وغيرها. ومن هذا العدد لقي حوالي 1600 شخص مصرعهم منذ شهر يونيو. وتعد ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا. واعتباراً من 29 أغسطس 2014، تعتقد المفوضية أن حوالي 98000 من نحو 109000 شخص تقريباً وصلوا إلى إيطاليا قد غادروا من ليبيا. وفي أواخر يوليو، غرق 128 مهاجراً، بمن فيهم العديد من الأطفال، قبالة ساحل الخمس. وفي 26 أغسطس، ذكرت المفوضية أن أكثر من 300 مهاجراً غرقوا في ثلاثة حوادث منفصلة خلال أسبوع واحد، بما في ذلك قبالة ساحل طرابلس.

ز. الاعتداءات على العاملين في وسائل الإعلام

تزايدت الاعتداءات على الإعلاميين باطراد في عام 2014. ويساور بعثة الأمم المتحدة القلق لا سيما أن المضايقات والاعتداءات على الصحفيين من قبل جميع أطراف الصراع مستمرة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، مصادرة المعدات، وعمليات الاختطاف والاعتقالات.

وتشمل حالات الاعتداءات المبلغ عنها ضد الإعلاميين اختطاف مراسل ومصور من تلفزيون العاصمة في 1 أغسطس لعدة أيام بعد تغطية مظاهرة في طرابلس؛ مقدم برنامج تلفزيوني تعرض لإطلاق نار في أبو سليم في 2 أغسطس؛ خمسة موظفين من محطة تلفزيون برقة في إجدابيا اختطفوا في 9 أغسطس في طريق عودتهم من جلسة افتتاح مجلس النواب في طبرق؛ واختطاف اثنين من الصحفيين العاملين في قناة ليبيا الدولية عند نقطة تفتيش في طرابلس بين 17 و18 أغسطس.

وقد علقت وسائل الإعلام بصورة متزايدة في الصراع، حيث دعمت بعض المحطات علنا أحد الأطراف، أو تعرضت للضغط للقيام بذلك، وبنيت دعايات ومواد تعتبر تحريضية من وجهة نظر خصومها. في طرابلس، أوقفت الحكومة في 20 أغسطس بث قنوات تلفزيون الوطنية والرسمية المملوكتين للدولة، مشيرة إلى استيلاء أحد الفصائل المشاركة في الصراع على هذه المحطات، وبنها برامج منحازة. في 24 و25 أغسطس، أفادت تقارير باقتحام أعضاء عملية الفجر ليبيا محطتي تلفزيون العاصمة والدولية في طرابلس.

ح. إقامة العدالة

توقف العمل بالمحاكم في طرابلس فعليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن النيابة العامة واصلت عملها إلى حد ما. وقصفت مكاتب المدعي العام والمحاكم في وسط طرابلس بقذائف في 20 أغسطس. وقد علقت المحاكم في درنة وبنغازي وسرت اعمالها منذ مارس 2014، مع قيام بعض القضاة بمهامهم في البلدات المجاورة. وقد أعلنت الحكومة في يوم 31 أغسطس ان اغلب الوزارات والمؤسسات والهيئات في العاصمة طرابلس هي خارج سيطرتها بما في ذلك وزارة العدل.

وكان من المقرر استئناف محاكمة 37 من كبار موظفي النظام السابق في طرابلس في 18 أغسطس (القضية رقم 2012/630) ولكن أرجئت إلى 12 أكتوبر. ولا يزال سيف الإسلام القذافي معتقلا في الزنتان، على الرغم من إصدار

المحكمة الجنائية الدولية حكما نهائيا في 21 مايو 2014 أنه ينبغي تسليمه إلى لاهاي⁴. ولا يزال ثمانية متهمين آخرين وهم جزء من المحاكمة، محتجزين في مصراته.

كما أثر الصراع على الوضع في السجون. وأبلغ متحدث باسم الشرطة القضائية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عدم إحضار نزل السجون في طرابلس وبنغازي لجلسات الاستماع. وتقدر نسبة حضور ضباط الشرطة القضائية لعملهم بحوالي 50% أثناء القتال، إلا أن السجون حافظت على أمنها الأساسي. ومع ذلك، تأثرت السجون باختلال في توزيع السلع والخدمات مما أدى إلى نقص في الإمدادات الطبية وندرة بعض المواد الغذائية. ففي أوائل أغسطس، أصاب صاروخ مركز الاحتجاز في منطقة الجبص بطرابلس، وتم إجلاء النزلاء إلى سجن آخر.

⁴انظر القرار بشأن قبول الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي، رقم: المحكمة الجنائية الدولية 01-11/01-11/OA4 المؤرخ في

21 مايو 2014، متاح في <http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc1779877.pdf>

3. الإطار القانوني

القتال في ليبيا غير دولي في الطابع والصفة، وجميع الأطراف ملزمة بأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة.

وفي 27 أغسطس 2014، تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار 2174 (2014) يعيد التأكيد على الدعوة لإنهاء القتال والانخراط في حوار سياسي ويدين استخدام العنف ضد المدنيين والمؤسسات المدنية ويدعو إلى محاسبة المسؤولين. كما قرر مجلس الأمن كذلك تطبيق تدابير حظر السفر وتجميد الأصول على الأفراد أو الكيانات الذين "يخططون أو يوجهون أو يرتكبون أفعالاً تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو الأعمال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا."

أ. الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

ليبيا دولة طرف في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، والتي تظل نافذة في أوقات النزاعات، بما في ذلك العهد الدولي الخاص للحقوق السياسية والمدنية والبروتوكول الاختياري التابع لها والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب؛ اتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما أن ليبيا طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وقد صادقت على البروتوكول المنشئ للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ب. الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي

إن ليبيا طرف في اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس 1949 وأيضاً على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949، والمتعلقة بحماية الضحايا في النزاعات المسلحة غير الدولية الموقعة في 8 يونيو 1977، والتي تحظر الهجمات ضد المدنيين والأشياء التي لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين.

وتتطلب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع معاملة الأشخاص الذين لا يشاركون بدور نشط في الأعمال العدائية معاملة إنسانية، ويحظر في أي وقت وفي أي مكان العنف على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أنواعه، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب؛ وأخذ الرهائن؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية.

وإحدى المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن على جميع أطراف النزاع كفالة الاحترام التام لمبادئ التفرة والتناسب، وأخذ الاحتياطات خلال الاعتداءات. وفي هذا الصدد، على جميع الأطراف في جميع الأوقات التفرة بين المقاتلين والمدنيين. وبناء على ذلك، لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المقاتلين والأهداف العسكرية، وعلى الأطراف عدم استخدام الوسائل غير القابلة للتوجيه المحدد. ويحظر توجيه هجمات ضد المدنيين غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، وكذلك الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، إضافة إلى العقاب الجماعي للسكان. يتوجب على المقاتلين إلى أقصى حد ممكن، تمييز أنفسهم عن المدنيين وتجنب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل أو بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان. وعلى أطراف النزاع ضمان اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين. وعلاوة على ذلك، يحظر أيضاً الهجمات ضد المنشآت الطبية، والعمال في الحقل الطبي والجرحى والمرضى. ينبغي جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم دون تمييز. إن الامتثال لهذه القواعد من طرف واحد لا يتوقف على امتثال الأطراف الأخرى.

ج. الالتزامات بموجب القانون الجنائي الدولي

تقع ليبيا تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية منذ 15 فبراير 2011 عقب إحالة الوضع في ليبيا، إلى المدعي العام للمحكمة بموجب قرار مجلس الأمن 1970 الصادر في 21 فبراير 2011. والمحكمة لها ولاية على طائفة واسعة من الجرائم، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، حسب التعريف الوارد في نظام روما الأساسي.

تشكل الهجمات العشوائية جرائم حرب، كما هو الحال بالنسبة للاعتداءات على المدنيين أو الأهداف المدنية مثل المطارات - ما لم تستخدم مثل هذه المنشآت المدنية لأغراض عسكرية، وفي هذه الحالة، على أولئك الذين يستهدفون مثل هذه المرافق اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين. وتتنطبق اعتبارات مماثلة على الضربات الجوية وأي وسائل أخرى للقتال. كما يشكل التدمير الواسع النطاق للممتلكات، الذي لا تبرره الضرورة العسكرية، والمنفذ بصورة غير مشروعة ومتعمدة، والقتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية جرائم حرب.

يمكن تحميل القيادات السياسية أو العسكرية المسؤولية الجنائية ليس فقط في حالة اصدار الأوامر بارتكاب الجرائم، بل أيضا إذا كانت قادرة على وقفها ولم تفعل.

وتؤيد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تماما البيان الصادر في 25 يوليو للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، والتي ذكرت الأطراف بأنها "أن تتردد في التحقيق وملاحقة أولئك الذين يرتكبون الجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة في ليبيا، بغض النظر عن وضعهم الرسمي أو انتمائهم".

د. الالتزامات بموجب الإطار القانوني الوطني

يتضمن قانون العقوبات الليبي أحكاما تجرم التدمير المتعمد لممتلكات الدولة (المادة 198)؛ الأفعال التي تعرض السلامة العامة للخطر من خلال القتل العشوائي (المادة 296)؛ القطع المتعمد للخدمات العامة وإمدادات الكهرباء (المادة 301)؛ أعمال النهب وتدمير الممتلكات (المادة 323)؛ استخدام المتفجرات لخلق حالة من الخوف العام بين السكان المدنيين (المادة 325)؛ والسرقعة (المادة 446).

وفيما يتعلق بالادعاءات التي وردت بشأن التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن القانون رقم 10 لعام 2013 والذي يجرم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز ذو صلة مباشرة. وقد اعتمد المؤتمر الوطني العام القانون في 14 أبريل 2013 وحدد أن التعذيب، وحالات الاختفاء القسري والتمييز هي جرائم وبهذا تظل معاقب عليها على هذا النحو.

ورحبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتصريح النائب العام، بتاريخ 17 أغسطس، بأنه سيتم التحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال القتال، وحث مكتبه على إجراء تحقيقات فورية وشاملة، ومستقلة وغير متحيزة في طرابلس وبنغازي.

4. توصيات

ناشدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان جميع أطراف النزاع وقف جميع الأعمال العدائية المسلحة والانخراط في حوار سياسي شامل لبناء دولة تقوم على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

وفي حال استمرار الوضع الراهن، ستستمر المعاناة الانسانية على نطاق واسع، بما في ذلك اكثر فئات المجتمع ضعفا مثل المرضى والنازحين والمسنين والأطفال. وفي ظل القتال الذي ما زال جاريا في ليبيا، توصي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتالي:

- ينبغي أن تكون حماية المدنيين أولوية. على جميع الجماعات المسلحة الامتثال لمبادئ التفرة والتناسب والاحتياطات أثناء الهجوم. وهذا ذو أهمية خاصة في المناطق المكتظة بالسكان.
- ينبغي أن تمتنع جميع الجماعات المسلحة عن انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، لا سيما جميع الأفعال التي قد ترقى لجرائم الحرب، بما في ذلك القصف العشوائي وحالات الاختفاء القسري والقتل والاختطاف، والتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة وتدمير الممتلكات.
- ينبغي على جميع الجماعات المسلحة الإفراج عن جميع المحتجزين خلال القتال الحالي أو تسليمهم إلى نظام العدالة. ينبغي على المجموعات المسلحة الإعلام بمصير الأشخاص الموجودين تحت سيطرتها والذين هم في عداد المفقودين.
- ينبغي أن تمتنع جميع الجماعات المسلحة عن القيام بأعمال انتقامية والعقاب الجماعي.
- ينبغي على جميع الجماعات المسلحة فصل أعضائها المشتبه في ارتكابهم انتهاكات من الخدمة الفعلية وتسليمهم إلى العدالة.
- على السلطات الليبية، محاسبة وتقديم كافة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وذلك وفقا للمعايير الدولية بصرف النظر عن انتمائهم. وينبغي وضع تدابير شاملة، بما في ذلك الملاحقات القضائية وتدابير العدالة الانتقالية لدعم مثل هذه الجهود.
- ينبغي أن تتعاون السلطات الليبية بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية بالمساعدة في تحقيقاتها والامتثال لأحكامها.
- ينبغي أن تستأنف السلطات الليبية في أسرع وقت ممكن بناء مؤسسات الدولة، وبخاصة القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي عموما.

المرفق 1- الخطر الذي يتهدد المدنيين من الأسلحة المستخدمة في ليبيا

الأسلحة والذخائر الليبية

تشتمل الأسلحة التي يجري استخدامها حاليا في ليبيا على مجموعة من الأسلحة تتراوح بين الأسلحة الخفيفة 7.62 ملم والأسلحة ذات العيار الكبير مثل الصواريخ والمدفعية. وقد بدى واضحا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنه لم يتم صيانة سوى القليل من السلاح كما لم يتم توفير التدريب الملائم للأفراد في استعمالها.

يتم استعمال الاسلحة بواسطة التسديد المباشر مع ضبط المدى بواسطة مراقبة اثر الطلقات على الهدف. في كثير من الحالات لا يتم صلي الصمامات بشكل صحيح مما يسفر عن سقوط أعداد كبيرة من القذائف دون ان تنفجر وبضفاف ذلك إلى المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون.

الأسلحة الخفيفة والذخيرة

في الصراع بشكل عام، فإن امكانية اصابة الهدف ضئيلة استناد الى تجربة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومع الاخذ بالاعتبار عدد القذائف الفعلية التي تم اطلاقها ومدى الأسلحة والذخائر، فإن خطر إصابة المدنيين بنيران عشوائية مرتفع جداً.

على سبيل المثال، الرشاش الثقيل عيار 14.5، مثل السلاح المضاد للطائرات المحمول على "آليات" (شاحنات البيك أب) وهو شائع الاستعمال بين التشكيلات المسلحة، ونمط الرماية هو 2,000 طلقة في الدقيقة الواحدة، حتى مدى 2.5 كيلومتر. وهذا يعني أن في كل جولة يخطئ فيها الهدف المقصود هناك منطقة خطر نطاقها حوالي 2.5 كم فيحالة الرمي بزواوية 45 درجة. بينما يطلق الرشاش عيار 12.7 ملم 600 طلقة في الدقيقة الواحدة، في مدى 6 كم.

الصواريخ غير الموجهة

إن سلاح آر بي جي 7 هو الخيار المفضل للعمل ضمن المسافة القصيرة. ويعد نظام أسلحة فعال للغاية ومخصص لتعطيل المركبات المدرعة، ويعمل في نطاق 500 متر ولديه آلية تدمير ذاتي تعمل في مدى 900 متر. ومن المتوقع أن يحقق الجنود المدربين تدريباً جيداً نسبة 50% من الاصابة على مدى 300 متر، مما يعني أن حوالي النصف لا يصيبون الهدف المقصود. ولذلك فإن إطلاق هذه الأسلحة في المناطق الاهلة بالسكان يمثل خطراً كبيراً ويلحق الأذى بالمدنيين.

صواريخ غراد

يعد نظام صواريخ غراد أقل دقة من المدفعية الأنبوبية التقليدية ولا يمكن استخدامه في الحالات التي تستدعي الدقة في الرماية. ويهدف النظام إلى وقوع عدد كبير من القذائف على منطقة واسعة لإضعاف تجمعات القوات والعربات المدرعة. ويبلغ مدى هذه الصواريخ، حسب نوعها، من 20 كم إلى 45 كم ويمكن أن تحتوي على رأس حربي يزن حوالي 20 كجم أو ذخائر عنقودية أو ألغاماً مضادة للأفراد أو الدبابات (في ليبيا، في معظم الحالات لا تحمل هذه الذخائر علامات مما يسفر عن استعمال ذخائر عنقودية عن غير قصد).

إن نظام صاروخ غراد هو سلاح يستخدم لضرب الاهداف ذات المساحة الواسعة ومن الصعب للغاية استهداف الأهداف النقطية. وتفتقر نظم غراد في ليبيا عموماً إلى الصيانة. وقد تم تخزين صواريخ غراد في ظروف دون المستوى المطلوب، وقد تعرضت لتغيرات قصوى في درجات الحرارة مما يؤثر على دقة وكفاءة النظام. وهذا يؤدي إلى نسبة فشل أعلى من المعتاد وعدم الدقة في اصابة الهدف والتالي زيادة في الأضرار الجانبية.

صاروخ كي اتش 29 جو- أرض

إن صاروخ كي اتش 29 صاروخ يتم توجيهه من الجو باستخدام التلفزيون للوصول إلى الهدف المقصود. ويستعمل في ليبيا كصاروخ أرض أرض بطريقة التسديد المباشر. و صاروخ كي اتش 29 هو صاروخ جو- أرض ويصل مداه ما بين 10 – 30 كم. ويحمل الصاروخ رأس حربي كبير يزن 320 كجم، والذي يمكن أن يسبب ضررا كبيرا في المناطق المكتظة بالسكان.

إن صاروخ كي اتش 29 معد بصورة رئيسية للاستعمال ضد الهياكل الأساسية مثل المباني الصناعية والمستودعات والجسور. وهو ليس سلاحا ناريا مباشرا وطريقة استعماله في ليبيا أمر خطير للغاية لمن يستخدمونه والمدنيين.

مدافع الهاون

استخدمت الشكليات المسلحة في ليبيا انواع مختلفة من مدافع الهاون من مختلف العيارات التي تطلق قذائف متفجرة بواسطة الرماية غير المباشرة نحو الهدف. وتتراوح مدافع الهاون في العيار من الخفيف عيار 60/50 ملم ويبلغ مداها حتى 3,500 متر إلى 82/81 و 120 ملم ويتجاوز مداها مسافة 5 كيلومترات. ويمكن نقل مدافع الهاون بسهولة أكبر من المدفعية التقليدية كما يمكن نقلها دون استخدام المركبات.

النسبة الأكبر من الذخائر التي لم تعمل خلال الصراع الأخير في ليبيا كانت من ذخيرة الهاون وكان هذا لعدد من الأسباب. أولاً، الفشل في ضبط الصمامات بشكل صحيح؛ وثانياً عدم إزالة خابور الأمان؛ وثالثاً، عدم فهم أنواع ذخيرة الهاون (على سبيل المثال المضيفة، والدخانية والشديدة الانفجار).

إن إطلاق قذائف الهاون مهمة سهلة نسبياً ولكن إصابة الهدف صعب للغاية، ويعتمد على رصد الهدف و حالة الحشوة الدافعة. وتنتشر الحشوة الدافعة بشدة بطروف التخزين التي تسفر عن فشل الحشوة وتعريض المدنيين للخطر، لا سيما عندما تستعمل قذائف الهاون في المناطق الأهلة بالسكان

ذخائر الطيران

إن استخدام الذخائر التي تطلق من الجو في المناطق الأهلة بالسكان محفوف بالمخاطر لا سيما تجاه المدنيين. عادة ما ترمى هذه الذخائر من طائرات من قبل أفراد مدربين تدريباً جيداً، باستخدام أحدث معدات التصوير، ومع ذلك يمكن أن تسبب أضراراً جانبية كبيرة. ويزداد خطر هذا الضرر في ليبيا بسبب استخدامها من جانب أفراد غير مدربين، باستخدام معدات إطلاق نار معدلة ومعدات تصوير غير مضبوطة مع ذخائر لم يتم حفظها بشكل صحيح.
